



Save the Children

MA'AN Development Center
مركز العمل التنموي/معاً



مشروع شباب غور الأردن من أجل التغيير

مسح توجهات سوق العمل بقيادة الشباب في منطقة الأغوار

فبراير، 2015



European Union



Save the Children

MA'AN Development Center
مركز العمل التنموي/معاً



مشروع شباب غور الأردن من أجل التغيير

مسح توجهات سوق العمل بقيادة الشباب في منطقة الأغوار

إعداد

شباب شبكة الأغوار الشبابية

تحليل

رشاد يوسف

أيمن صوالحه

نيسان، 2015

هذه النشرة جزء من سلسلة أنشطة مشروع شباب غور الأردن من أجل التغيير الذي نفذته مركز العمل التنموي معا بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل ويتمويل من الاتحاد الأوروبي، هذا النشاط كان بقيادة الشباب في منطقة الأغوار والهدف منه ليس بحثا علميا وإنما لزيادة معرفة الشباب بواقع سوق العمل في الأغوار والتحديات والثغرات التي تواجهه .

تم إنتاج هذا التقرير بمساعدة من الاتحاد الأوروبي. إن المواد المنشورة في هذا التقرير، هي آراء الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو سياسات المفوضية الأوروبية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتخذ لتعكس وجهات نظر المفوضية الأوروبية.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	البند
9	1. ملخص الدراسة
11	2. مقدمة عامة
13	3. أهداف الدراسة
16	4. نتائج الدراسة
35	5. أولويات العمل المقترحة

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الجدول
20	التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت حسب القطاع الاقتصادي والجنس	جدول 1
21	التوزيع النسبي لأراء اصحاب المنشآت حسب جنس المالك والجنس المفضل للعمل	جدول 2
22	توزيع المنشآت حسب المهارات التي تنقص العاملين	جدول 3
22	التوزيع النسبي للمنشآت حسب برامج التدريب المقدمة للعاملين	جدول 4
23	التوزيع النسبي للمنشآت حسب برامج التدريب المقدمة للعاملين موزعة حسب القطاع الاقتصادي	جدول 5
23	نسبة المنشآت التي تقدم برامج تدريب للعاملين حسب نوع التدريب	جدول 6
25	نسبة المنشآت حسب اهمية الصفات المطلوبة للتوظيف	جدول 7
26	نسبة المنشآت التي تواجه تحديات للاستمرار في السوق حسب نوع التحدي	جدول 8
27	نسبة المنشآت حسب خططها المستقبلية	جدول 9
29	التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب دخل الاسرة الشهري وجنس رب الاسره	جدول 10
30	توزيع الأسر الفلسطينية حسب توفر المواد الغذائية بشكل يومي في التجمع السكاني المقيمة فيه	جدول 11
31	توزيع الأسر الفلسطينية حسب توفر الخدمات في التجمع السكاني المقيمة فيه	جدول 12
31	توزيع الأسر الفلسطينية حسب توفر السلع بشكل عام	جدول 13
32	أهم العوامل التي تجذب الأسر الفلسطينية لشراء السلع	جدول 14
33	توزيع الأسر الفلسطينية حسب توفر السلع الخاصة بالعمل في التجمع السكاني	جدول 15
34	توزيع الأسر الفلسطينية من حيث الاهمية النسبية للاقبال على المحلات التجارية	جدول 16

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	العنوان	الشكل
16	التوزيع النسبي للمنشآت حسب الفئة العمرية للمالك / المدير	شكل 1
17	التوزيع النسبي للمنشآت حسب القطاع الاقتصادي	شكل 2
18	التوزيع النسبي للمنشآت حسب سنة التأسيس	شكل 3
18	التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئة رأس المال	شكل 4
19	التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئة الاستخدام	شكل 5
20	التوزيع النسبي لأراء أصحاب المنشآت حسب الجنس المفضل للعمل	شكل 6
21	التوزيع النسبي لأراء أصحاب المنشآت حول أسباب الجنس المفضل في العمل	شكل 7
24	التوزيع النسبي لأراء أصحاب المنشآت حسب إمكانية توظيف عاملين جدد في المنشأة في المستقبل	شكل 8
24	التوزيع النسبي لأراء أصحاب المنشآت حسب طرق الاعلان عن الوظائف الجديدة الشاغرة في المنشأة	شكل 9
25	نسبة المنشآت التي تستقبل متدربين جدد حسب النشاط الاقتصادي	شكل 10
28	التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب جنس رب الاسرة	شكل 11
29	التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب دخل الاسرة الشهري	شكل 12
33	التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب تفضليها للسلع	شكل 13

ملخص الدراسة

تعتبر غالبية المنشآت العاملة في منطقة الاغوار صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث ان 68.1% من المنشآت يقل راسمالها عن 50 ألف دولار، و95.8% منها تشغل اقل من 20 عامل، ويعود ذلك الى تمركز المنشآت في قطاع التجارة الداخلية وقطاع الخدمات والتي شكلت حوالي 83.9% من إجمالي عدد المنشآت، ويمتاز هذا النوع من المنشآت بقلة الأيدي العاملة.

أفادت النتائج أن نسبة مشاركة النساء في المنشآت الاقتصادية في منطقة الاغوار تعتبر ضعيفة، حيث أن 12.2% من المنشآت فقط تملكها نساء، تشغل 87.0% منها أقل من خمسة عاملين، و56.5% منها رأسمالها يقل عن 10 آلاف دولار، والاناث تشكل فقط 31.5% من إجمالي العاملين في المنشآت، وبالرغم من تدني مشاركة النساء في العملية الاقتصادية فان أصحاب العمل يميلون الى استخدام الذكور اكثر من الاناث في منشآتهم، الأمر الذي يزيد من تهميش المرأة اقتصادياً واجتماعياً، حيث افاد 70.2% منهم بتفضيل استخدام الذكور على الاناث في العمل، الأمر الذي يحتاج الوقوف ملياً على أسبابه والتغلب عليها، وخاصة المتعلقة بالعادات والتقاليد، وكذلك يجب النظر الى الاستخدام المجحف بحق النساء في العمل، والمتمثل بعدم مساواتها مع الرجل في العمل المتشابه من حيث الأجر، حيث بلغ متوسط الاجر للاناث 1287 شيكل شهرياً، مقابل 1838 شيكل للذكور.

يفتقر العاملون في المنشآت الاقتصادية في منطقة الاغوار للعديد من المهارات التي تتعلق بالعمل، حيث اشار 20.7% من اصحاب المنشآت الى ان هناك نقص لدى العاملين في المهارات الادراية والمالية، و22.3% نقص في مهارات العمل المتخصصة، ومهارات التسويق، بالمقابل هناك 20.8% فقط من هذه المنشآت تقدم تدريباً للعاملين لديها، ويتركز هذا التدريب على الجوانب الفنية المتخصصة ذات العلاقة بالعمل، حيث افاد 63.4% من المنشآت انها تقدم هذا النوع من التدريب، و46.3% تقدم تدريباً في مجال التسويق، و31.7% تدريباً على المهارات الادراية والمالية، وبخصوص الاعلان عن الوظائف الشاغرة في المنشآت فقد اشار 62.8% من اصحاب المنشآت الى أن التوظيف يتم بطرق شخصية ولا يتم الاعلان عنه بوسائل الاعلام المعتادة، وهذا يؤدي الى حرمان قطاع واسع من الأيدي العاملة التي لا تملك الرأسمال الاجتماعي من فرصة المنافسة للحصول على عمل

هناك العديد من التحديات التي تواجه اصحاب العمل في منطقة الاغوار، ومن أبرزها محدودية السوق المحلي وخصوصاً في التجمعات السكانية الصغيرة حيث تعتمد المنشآت في الغالب على التسويق ضمن نفس المنطقة التي تعمل بها، وقد اشار 75.0% من اصحاب المنشآت الى أن هذا التحدي هو الاصعب في عملهم، الى جانب الاعتماد بشكل اساسي على البيع بالدين للمواطنين، والذي اصبح تحدياً ومعيقاً لحوالي 71.7% من المنشآت، اضافة الى مجموعة أخرى من التحديات والتي تتعلق بالمنافسة المحلية والتي اشار لها 58.5% من اصحاب المنشآت. ورغم هذه التحديات الجمة والصعوبات الكثيرة في العمل، ولكن ذلك لم يقتل طموح أصحاب العمل ورغبتهم في التوسع بأعمالهم في المستقبل (78.2%). ومع وجود هكذا تحديات فان ذلك يتطلب من السلطة الوطنية

الفلسطينية جهوداً حقيقية لحماية المنتج الوطني من حدة منافسة بضائع المستوطنات والبضائع المستوردة، ومنح صغار المستثمرين تسهيلات في رسوم التسجيل والترخيص، وتخفيض الضرائب الى جانب الاهتمام بتطوير قدرات العاملين ورفع جودة المنتجات، والعمل على رفع القيود للحصول على المواد الخام، وفتح أسواق جديدة.

بالنسبة للأسر الفلسطينية المقيمة في منطقة الاغوار، فقد لوحظ ان معدل دخل هذه الاسر متدني، حيث ان 58.8% من هذه الاسر دخلها اقل من 2000 شيكل شهرياً، وترتفع هذه النسبة للأسر التي تعيلها وتترأسها نساء، حيث بلغت نسبة هذه الاسر 72.5%، وهذا الدخل قريب جداً من خط الفقر الشديد للأسرة الفلسطينية المكافئة. أما فيما يتعلق بالطلب اليومي للأسر الفلسطينية على المواد الغذائية يلاحظ توفر معظمها في التجمعات السكانية في منطقة الاغوار، حيث أفادت 86.7% من الأسر الى توفر الفواكة والخضروات، و71.6% الى توفر الالبان والاجبان بشكل يومي في التجمع السكاني المقيمين فيه، كما اشار 97.2% من الاسر الى توفر الخبز. ولوحظ كذلك تفضيل المستهلكين للحصول على احتياجاتهم من محال قريبة من أماكن سكنهم، وتفضيلهم للبضاعة عالية الجودة والتي تتميز بسعرها المنافس، وهذا يتطلب من المستثمرين والرياديين من الشباب ايجاد وصفة تمزج بين العوامل السالفة الذكر لكسب الزبائن واستدامة استثماراتهم، مستفيدين من الفجوة بين الانتاج والاستهلاك في المنطقة.

مقدمة عامة

تعاني منطقة غور الأردن من ممارسات الاحتلال وإجراءاته الهادفة للسيطرة على الأرض والموارد، وتهجير المواطنين من خلال مضايقتهم وملاحقتهم في مصادر عيشهم، فالاحتلال لم يترك لهم الكثير من الأراضي عبر التصنيفات المعروفة في كامل الأراضي الفلسطينية (أ، ب، ج)، وأضاف إليها في مناطق الأغوار المناطق المصادرة أمنياً لمعسكرات جيشه وتدريباته العسكرية، ووجود العديد من الطرق الاستيطانية في تلك المناطق حتى يحافظ لنفسه على التواصل بين سفيساء مستوطناته وعمق الكيان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1948.

تتبع منطقة الأغوار بالمستوطنات الزراعية قليلة العدد وشاسعة المساحة بالمقارنة مع ما تبقى من أرض يستغلها الفلسطينيون كمراع لثروتهم الحيوانية المتآكلة، ومزروعاتهم المحدودة. وتبدو للناظر منطقة الأغوار وكأنها منطقتين جغرافيتين متداخلتين، حيث يشهد الناظر أن هناك مناطق تبدو وكأنها مناطق حضرية وقطعا من الجنة ومناطق أخرى بجوارها مقحلة جرداء وكأنها قطع من جهنم، فالمنطقة الأولى لها من يراها في البنية التحتية من إنارة، ماء، وطرق زراعية ومسكن لائقة، تم فرضها على أرض الواقع بقوة الحديد والنار التي يمثلها الاحتلال، وبنفس القوة هناك تشديد للخنق على ما تبقى من أراض ومواطنين فلسطينيين في المنطقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن ما تركته إسرائيل من مياه للفرد الفلسطيني لا يتجاوز 30 لترا يوميا لكافة الاحتياجات، وخصصت حوالي 500 لتر للفرد الواحد في مستوطناتها من الثروة المائية الفلسطينية وفقاً لمصادر ثانوية لمركز معاً، وبالرغم من هذه الحقائق التي تتم تحت سمع العالم وبصره لكن لا يوجد هناك مساع جدي لوقف هذه المعاناة ورفع الظلم عن أبناء شعبنا في منطقة الأغوار، فحق الإنسان في العمل والحرية والحياة الكريمة، وفي التعليم والرعاية الصحية، حقوق مضمونه في كافة المواثيق الدولية والأممية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يحتفل هذا العام بالذكرى الستون لإعلانه، ولكن من الواضح إن تجمعات الفارسية والملاح على سبيل المثال لا الحصر ومن يسكنها لا تحظى باهتمام واعتراف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذا ينطبق على كافة أبناء الشعب الفلسطيني الذي يناهز عمر نكبته عمر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تشكل منطقة غور الأردن حوالي 28.5% تقريبا من أراضي الضفة الغربية، وتمتد بمحاذاة البحر الميت لتصل بيسان شمالاً. يمتد عرض غور الأردن ليصل ما بين 15-20 كيلومترا وتبلغ مساحته حوالي 1700 كيلومتر مربع. تحتوي المنطقة على أراض زراعية غنية وموارد مائية يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية والسياسية الفلسطينية. وعلى ما يبدو ان اسرائيل بدأت تفكر في حرمان سكان المنطقة وسائر الضفة الغربية من الاستفادة من مغام قناة ما بين البحرين، بل تحميل الفلسطينيين مغارمها، وكذلك بدء التفكير جدياً برفع الصفة الأمنية عن مناطق واسعة في المنطقة لتصبح قبلة للمستوطنين والاستيطان، وتهجير ما تبقى من مواطنين واقتلاعهم من أرضهم، الأمر الذي سيكون له بالغ الخطر على المنتج الزراعي والمنتج الحيواني في فلسطين برمتها.

ديمغرافياً يمثل الفلسطينيون 85% من السكان، ولكنهم يسيطرون على 5% فقط من أراضي غور الأردن بسبب القيود المفروضة على المنطقة (ج) التي تزيد نسبتها عن 62% في كامل أراضي الضفة الغربية.

إن هذه المساحة المحدودة خارج حدود مدينة أريحا، فرضت على قاطني منطقة الأغوار السكن في أماكن ضيقة ومكتظة وفقيرة تعتمد اعتماداً كلياً على الخدمات الإسرائيلية للمياه والكهرباء، وبحدود ما تفرضه سياسات الاحتلال الرامية إلى عدم إشعارهم بالراحة والاستقرار والأمان. إن الوضع القائم يضيف المزيد من التحديات على المواطنين في الأغوار وبشكل خاص فئة الشباب منهم، ويجعل هناك شعوراً بالغبن والإهمال، وقد يؤدي ذلك إلى الانفجار في أوساط المواطنين. إن النضال من أجل الشباب تحت ظروف الاحتلال في غور الأردن واضحة وخاصة في الفرص الضئيلة في سوق العمل. وواقع سوق العمل للشباب الفلسطيني في غور الأردن يتأثر سلباً بانعكاسات سياسات الاحتلال القاسية، ويزيدها قسوة القدرات المحدودة للغاية للسلطة الفلسطينية.

إن التنمية المستدامة في هذه المناطق تتطلب منا وضع الاستثمار في الثروة البشرية وعلى رأسهم الشباب في سلم الأولويات الوطنية، وبات لزاماً ترجمة شعار خطة التنمية الوطنية باعتبار منطقة غور الأردن من المناطق ذات الأولوية من القول إلى الفعل، بالرغم من كافة الإجراءات التي تمت الإشارة إليها أعلاه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإحباط كافة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير حماة الأرض «البدو» من المنحدرات الشرقية لسفوح الجبال المطلة على البحر الميت، وتعزيز صمودهم من خلال توفير الرعاية والحماية والدعم لهم بتوفير خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وإقرار سياسات دعم خاصة لحماية مراعيهم وثروتهم الحيوانية لتفويت الفرصة على الإسرائيليين للسيطرة على هذه المناطق الواسعة وغير المهولة وحمايتها من الاستيطان، كما يجب على الحكومة أن تفتح آفاق الاستثمار وفرص التشغيل للحد من ظاهرة البطالة في أوساط الشباب الفلسطيني في المنطقة والحد من الهجرة الداخلية أو الخارجية لهم، وتحسين الأوضاع المعيشية والخدمات في هذه المناطق وإعلانها كمناطق تطوير.

وتأتي هذه الدراسة لتحليل الفرص الكامنة في منطقة الأغوار من أجل النهوض بوضع المنطقة بشكل عام والشباب بشكل خاص، وتعميق انتمائهم الجغرافي والوطني بفتح آفاق عمل توفر لهم الحياة الكريمة واللائقة التي تمنحهم الثقة والأمل بالمستقبل.

في جميع الأحوال، سيظل الاحتلال أولاً وأخيراً يمثل العقبة الكأداء والمستعصية في وجه التطور الاقتصادي الفلسطيني، وكل العقبات والمعوقات الأخرى هي انعكاس ونتاج متأت عنه. لذا ستظل الحكومة عبر استراتيجياتها تعمل على خلق الظروف المناسبة لمناخ عمل أفضل، وتوفير شروط عمل جيدة وفرص عمل وأجور أكثر وأعلى، لا سيما في القطاع الخاص برغم التحديات آنفة الذكر.

نحن اليوم أحوج ما نكون إلى حسّ عال وجاد بالمسؤولية والشعور بجسامة الوضع القائم وإلى تناغم بناء وملتزم وطنياً ما بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بخططها واستراتيجياتها القطاعية، لكي تتكامل معاً في تجسيد الشراكة الحقيقية بين الحكومة وشركائها في المعنيين الواسع والضيق، وعلى وجه التحديد القطاع الخاص، لأن مثل هذا التعاون وحده يعبد الطريق رحباً أمامنا نحو النجاح والتحرر وتحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية، كل من موقعه واختصاصه ومسؤولياته أفراداً ومؤسسات.

أهداف الدراسة

ينفذ المشروع مركز العمل التنموي «معا» بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، و يهدف لتحسين وزيادة فرص الشباب بالأغوار في الحصول على عمل من خلال تمكين الشباب في منطقة الأغوار اقتصاديا واجتماعيا وزيادة فرصهم في الحصول على وظائف، ويستهدف المشروع الشباب للفئة العمرية 15-25 سنة، بالشراكة مع أكثر من جهة ومؤسسة، من ضمنها وزارة العمل ممثلة بمكتب التشغيل في كافة المحافظات، وبالشراكة مع مؤسسة «معا».

كما ويهدف المشروع إلى التأثير على قدرات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقدرة الشباب في وادي الأردن، والتأثير على السياسة الوطنية للشباب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيتم العمل عبر ثمانية أندية شبابية لتمكين الشباب في مجتمعاتهم المحلية ليصبحوا مساهمين بشكل فاعل من خلال أنشطة تعزيزية قادرة على إحداث التغيير بالشراكة مع معا من خلال الاستفادة من قدرتها على تصميم وتنفيذ مشاريع تمكين الشباب، وتم العمل مع الأندية على تدريب الشباب عبر «رسم الخرائط التي تركز على فرص العمل» من خلال سلسلة من التدريبات وورش العمل.

كما أن الهدف من تنفيذ مسح اتجاهات سوق العمل بقيادة الشباب هو إشراكهم في الدراسة بعد تدريبهم وتمكينهم، تمهيداً لأشراكهم في عملية التنمية في هذه المنطقة

المنهجية

أولاً: قام فريق البحث بمراجعة أدبيات المشروع والاطلاع على الوثائق المختلفة .

ثانياً: تم تطوير أدوات المسح باستخدام منهجي البحث النوعي والكمي بالتعاون مع فريق المشروع والشركاء في مناطق المسح من اللجان والأندية الشبابية المشاركة في تنفيذ المشروع.

ثالثاً: شارك الباحثون الميدانيون الذين عملوا على جمع البيانات من الميدان في عدد من اللقاءات المختلفة في وقت سابق، وساعدتهم هذه المشاركة في عملية جمع البيانات.

رابعاً: تم تنفيذ تجربة قبلية (Pilot) لمسح يدرس واقع واتجاهات سوق العمل في منطقة الأغوار، حيث تم تصميم استمارتين، واحدة للمنشآت، وأخرى للمستهلكين، حيث بلغ حجم عينة التجربة القبيلة 144 منشأة و66 مستهلك.

العينة

➤ تم تصميم نوعين من العينات، عينة تخص المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص، والعينة الثانية تخص المستهلكين، وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني فيما يخص عدد السكان وعدد المنشآت الاقتصادية في منطقة الأغوار، وقد بلغ حجم العينة للمنشآت 197 منشأة، و212 أسرة، وقد غطت هذه العينة 18 تجمع سكاني في منطقة الاغوار تتبع لمحافظة أريحا وطوباس ونابلس، وقد ركزت منهجية سحب عينة الأسر على عدد الاسر في التجمع السكاني، حيث تم اختيار 5% من الاسر في التجمعات الصغيرة، وما بين 1% - 2% للتجمعات الكبيرة، وتم استثناء تجمعات طوباس وسلفيت من هذه العينة، اما عينة المنشآت فقد غطت 100% من المنشآت في التجمعات الصغيرة جداً، وحوالي 50% من المنشآت في التجمعات الصغيرة والمتوسطة، وما بين 1% - 5% للتجمعات الكبيرة، والجدول التالي يوضح توزيع الإطار والعينة حسب التجمع السكاني:

رمز التجمع السكاني	اسم التجمع السكاني	عدد السكان حسب تقديرات 2014	عدد الاسر الكلي	عدد المنشآت الكلي حسب تعداد 2012	عينة الاسر	عينة المنشآت
351920	اريحا	22609	4522	776	30	38
351840	النويعة	1534	307	15	15	7
351690	العوجا	5077	1015	90	20	15
351510	فصايل	1329	266	11	13	6
351110	الزبيدات	1751	350	11	18	6
351140	الجفتك	4577	915	38	20	15
351045	مرج نعجة	881	176	13	9	8
351116	مرج غزال	250	50	7	3	5
351845	عين الديوك الفوقا	1039	208	18	10	9
50610	طوباس	20801	4160	671	0	20
50455	كردلة	294	59	1	3	1
50420	بردلة	1569	314	14	16	7
50450	عين البيضا	1114	223	19	11	9
150825	النصارية	1561	312	28	16	15
150865	بيت حسن	1105	221	19	11	9
150840	العقربانية	986	197	4	10	4
151030	فروش بيت دجن	758	152	3	8	3
150920	نابلس المدينة	149772	29954	9016	0	20
	المجموع				212	197

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التدريب

- بناء قدرات 25 شاباً من مناطق الأغوار الجاري تنفيذ المشروع فيها، حيث تم تدريبهم على موضوع المسح وتعريفهم بأهدافه وذلك بهدف إشراك الشباب بقيادة عملية تنفيذ المسح بعد انتهاء عمليات التدريب، وتعميق نهج التخطيط بالمشاركة وتسهيل عملية رسم خرائط فرص العمل وفق مخرجات التقرير، وبناء قدرات المشاركين الشباب لبناء أساس متين في ما يخص مهاراتهم البحثية والمعرفية في سوق العمل على المستوى المتوسط والبعيد.
- تم وضع برنامج تدريبي شامل حول أدوات الدراسة ومنهجيتها بشقيها النوعي والكمي، وتم تدريبهم على مهارات خاصة بتعبئة الاستثمارات مبنية على تعزيز مهارات المشاهدة والملاحظة، إضافة إلى أسلوب التدرج والذي يتمكن الباحث من خلاله من وضع المواضيع المختلفة ضمن أولويات، وفي نهاية التدريب تم تحقيق الأهداف النوعية التالية:
 1. إشراك الشباب في عملية جمع البيانات من خلال استخدام الاستثمارات، وتنفيذ مقابلات.
 2. مساعدة الشباب في تحديد أشكال التدريب المهني المناسبة.
 3. إنتاج ونشر التقرير لشبان آخرين في تجمعات وادي الأردن الأخرى.

نتائج الدراسة

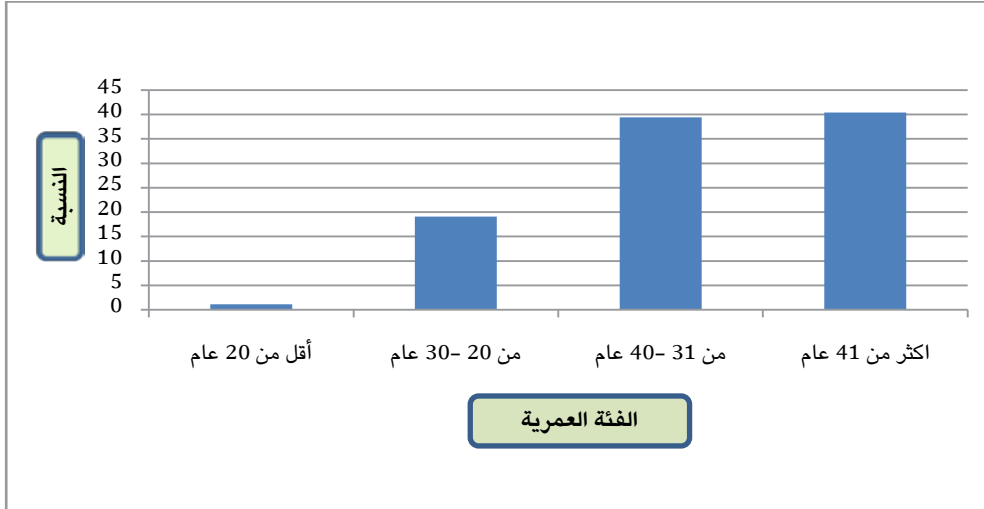
1. آراء وإتجاهات أصحاب المنشآت

1.1 ديمغرافية المنشآت:

التوزيع النسبي للمنشآت حسب جنس وعمر المالك

أفادت نتائج المسح بأن 87.8% من المنشآت يملكها أو يديرها ذكور، مقابل 12.2% تملكها أو تديرها نساء. اما عند توزيع العينة حسب عمر المالك، أشارت النتائج أن النسبة الأكبر من المنشآت مملوكة أو تدار من قبل الفئة العمرية (41 عام فأكثر)، حيث بلغت النسبة 40.4%، مقابل 39.4% للفئة العمرية (من 31 - 40 عام)، في حين بلغت نسبة المنشآت المملوكة من قبل الفئة العمرية (من 20 - 30 عام) حوالي 19.1%، والنسبة الأقل كانت للفئة العمرية (أقل من 20 عاماً) بواقع 1.1%.

شكل (1): التوزيع النسبي للمنشآت حسب الفئة العمرية للمالك / المدير

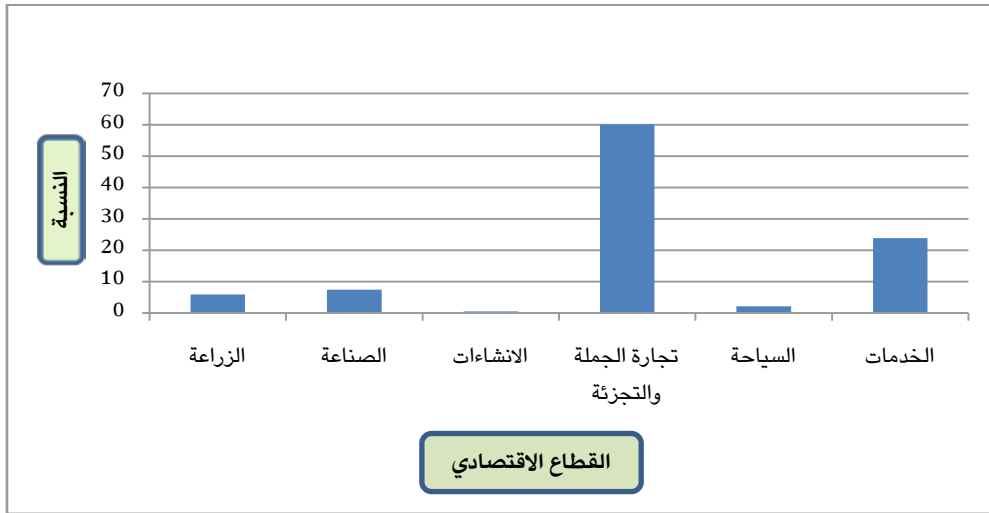


وتجدر الإشارة هنا الى أن النسبة الأكبر والبالغة 43.5% من المنشآت التي تملكها أو تديرها الاناث أعمارهن ضمن الفئة (من 31- 40 عام).

التوزيع النسبي للمنشآت حسب القطاع الاقتصادي

يلاحظ عند توزيع العينة للمنشآت الاقتصادية العاملة في منطقة الأغوار حسب القطاع الاقتصادي أن النسبة الأكبر من المنشآت تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة، حيث بلغت نسبها حوالي 60.1%، وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 23.9%، أما نسبة المنشآت التي تعمل في القطاع الصناعي فقد بلغت نسبتها 7.4%، ومن ثم القطاع الزراعي بنسبة 5.9%، والقطاع السياحي بنسبة 2.1%، أما قطاع الانشاءات فقد جاء بنسبة متدنية جداً بلغت 0.5%.

شكل (2): التوزيع النسبي للمنشآت حسب القطاع الاقتصادي

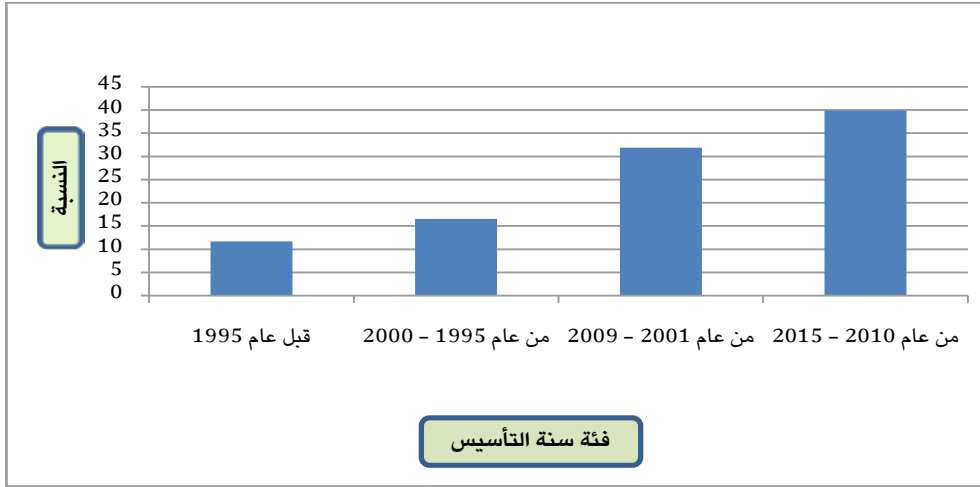


عند النظر إلى توزيع المنشآت في القطاعات الاقتصادية حسب النوع الاجتماعي يلاحظ تركيز ملكية الذكور للمنشآت التي تعمل في قطاع التجارة وبنسبة 59.4%، وقطاع الخدمات بنسبة 25.5%، أما تركيز الاناث فقد كان أيضاً في قطاع التجارة وبنسبة 65.2%، بالإضافة لقطاع الخدمات والزراعة وذلك بنسبة 13.0% لكل قطاع على حده.

التوزيع النسبي للمنشآت حسب سنة التأسيس

أشارت نتائج المسح أن حوالي 39.9% من هذه المنشآت تأسس في الفترة بين عام 2010 وعام 2015، في حين أن 31.9% تأسس في الفترة ما بين عام 2001 و2009، كما ان هناك 16.5% من هذه المنشآت تأسس في الفترة (1995 – 2000)، و 11.7% تأسس قبل عام 1995.

شكل (3): التوزيع النسبي للمنشآت حسب سنة التأسيس

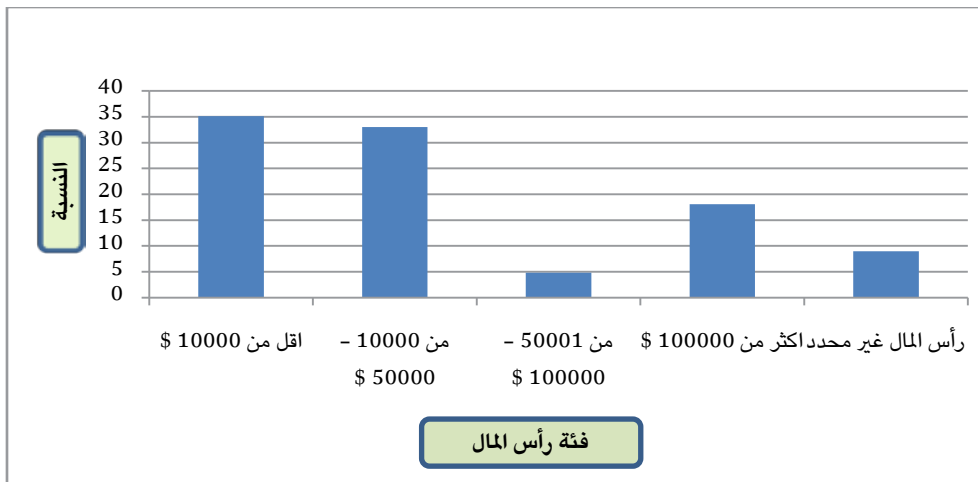


ويتبين من النتائج اعلاه ان الأجواء الاستثمارية في منطقة الأغوار واعدة وتزداد مع مرور الوقت، وهذا قد يشير الى أن المبادرات الموجودة مشجعة على الاستثمار.

التوزيع النسبي للمنشآت حسب رأس المال

بينت نتائج المسح أن حوالي 35.1% من المنشآت يقل رأسمالها عن 10000 دولار، وأن 33.0% من المنشآت يتراوح رأسمالها (ما بين 10000 - 50000 دولار)، أما المنشآت والتي يتراوح رأسمالها (ما بين 50001 - 100000 دولار) فقد بلغت نسبتها 4.8%، وهناك 18.1% من المنشآت يزيد رأسمالها عن 100000 دولار، في حين إن 9.0% من المنشآت المشمولة بالعينة لم تحدد قيمة رأسمالها. وهذا يشير الى ان معظم المنشآت الموجودة تعتبر صغيرة الحجم، وبالتالي فان الطاقة التشغيلية ستكون قليلة، وتحقيق إيرادات متدنية، وإذا ما ترك الموضوع للتطور الطبيعي للمنشآت القائمة سيكون محدوداً على المدى القصير والمتوسط، وهذا سيؤدي على الأرجح الى عدم استيعاب الزيادة الطبيعية للقوى العاملة، وارتفاع في نسب البطالة والهجرة من المنطقة، ولعلاج هذا الموضوع فلا بد من وجود تدخل جراحي وعلى كافة المستويات.

شكل (4): التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئة رأس المال

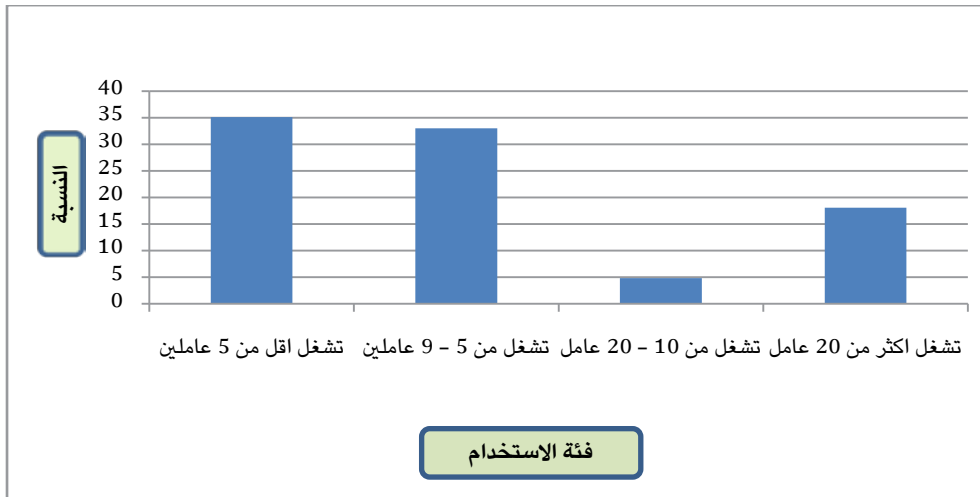


عند النظر إلى توزيع رأس المال للمنشآت الاقتصادية حسب النوع الاجتماعي يتبين ان 32.1% من المنشآت التي يملكها الذكور يقل رأسمالها عن 10000 دولار، و32.7% رأسمالها يتراوح (ما بين 10000 – 50000 دولار)، بالمقابل أكثر من نصف المنشآت (56.5%) التي تملكها الاناث يقل رأسمالها عن 10000 دولار، وحوالي 34.8% يتراوح رأسمالها (ما بين 10000 – 50000 دولار). وتعكس هذه الأرقام الى المراوحة في المكان وانحسار آفاق التطور لدى المستثمرين من النساء على المدى الطويل.

التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئات الاستخدام

عند توزيع عينة المسح حسب فئات الاستخدام، يلاحظ ان 80.9% من المنشآت تشغل اقل من 5 عاملين (متناهية الصغر)، و9.0% تشغل من 5 – 9 عاملين (صغيرة)، و5.9% تشغل من 10 – 20 عاملاً (متوسطة)، و4.3% تشغل اكثر من 20 عاملاً (كبيرة)

شكل (5): التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئة الاستخدام



أما حسب جنس المالك، تبرز النتائج أن 80.0% من المنشآت التي يملكها الذكور تشغل اقل من 5 عاملين، مقابل 87.0% للمنشآت التي تملكها نساء.

ويتبين من هذه النتائج بأن معظم الاستثمارات في منطقة الأغوار معرضة للانكشاف والانكماش تحت أي هزة اقتصادية، وتحويل الوضع في الأغوار الى مأساة كون هذه المنشآت هي الأكثر تشغيلاً.

2.1 الاستخدام والتوظيف:

التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت ومتوسط الاجر الشهري حسب النشاط الاقتصادي والجنس

وضحت نتائج المسح أن 68.6% من العاملين في هذه المنشآت هم من الذكور، مقابل 31.4% من الاناث، أما متوسط الاجور الشهري فقد بلغ 1838 شيكل للذكور مقابل 1287.5 شيكل للاناث. كما تظهر النتائج ان 48.6% من العاملين في القطاع الصناعي في منطقة الاغوار هم من الاناث، وقد بلغت هذه النسبة 35.2% في قطاع الخدمات، و30.3% في تجارة الجملة والتجزئة، و28.4% في قطاع الزراعة.

جدول (1): التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت حسب القطاع الاقتصادي والجنس

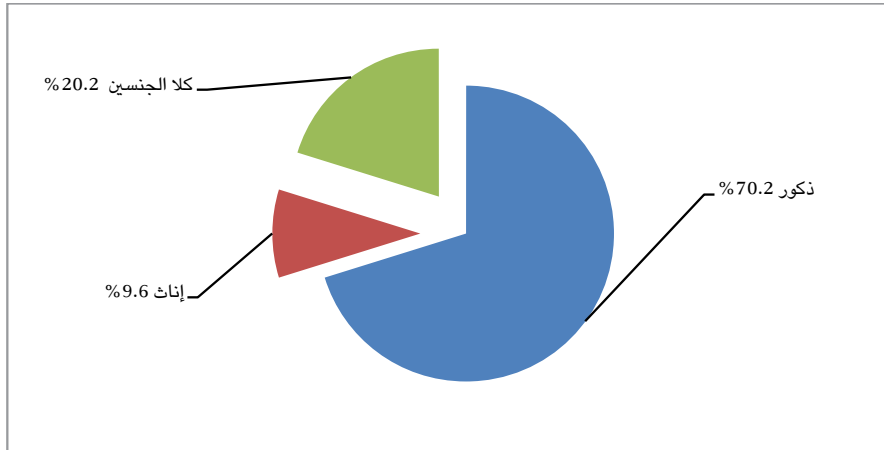
القطاع الاقتصادي	نسبة العاملين من الذكور %	نسبة العاملين من الاناث %	المجموع %
الزراعة	71.6	28.4	100.0
الصناعة	51.4	48.6	100.0
الانشاءات	86.2	13.8	100.0
تجارة الجملة والتجزئة	69.7	30.3	100.0
السياحة	91.3	8.7	100.0
الخدمات	64.8	35.2	100.0

وقد كان مستغرباً ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي بالمقارنة مع بقية القطاعات، وقد يعود ذلك بشكل أساسي الى معدل أجر المرأة من جانب، ومن جانب آخر بسبب عدم وجود فرص عمل في المنشآت العاملة في القطاعات الأخرى بسبب صغر حجمها.

المفاضلة بين الذكور والاناث من حيث التشغيل حسب آراء أصحاب المنشآت

أما من حيث المفاضلة في الاستخدام بين الذكور والاناث من حيث آراء اصحاب المنشآت، فقد أشار 70.2% من اصحاب المنشآت انهم يفضلون الذكور للعمل في منشآتهم مقابل 9.6% يفضلون الاناث، في حين أشار 20.2% الى عدم وجود فرق بين الجنسين.

شكل (6): التوزيع النسبي لآراء اصحاب المنشآت حسب سبب الجنس المفضل في العمل



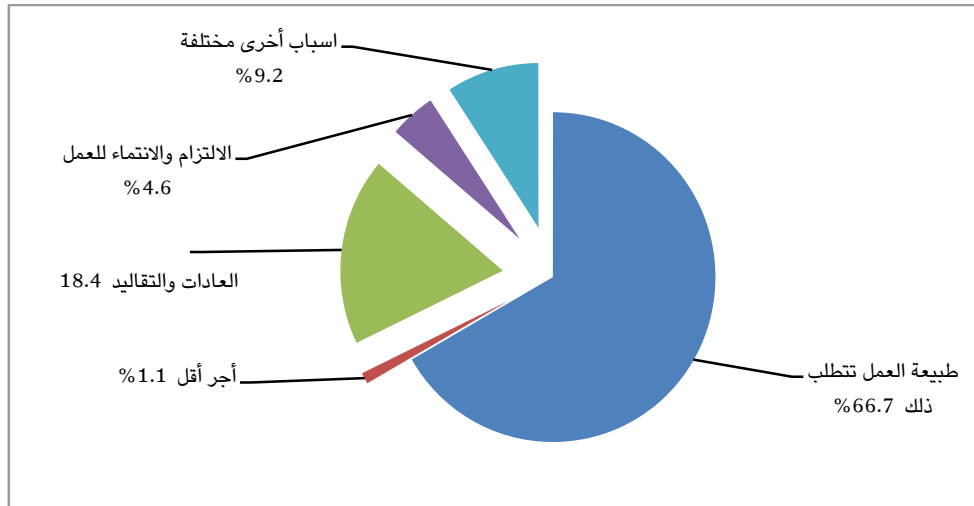
كما أفاد 79.4% من اصحاب المنشآت الذكور انهم يفضلون الذكور للعمل في منشآتهم، و3.0% يفضلون الاناث، و17.6% لا يفرقون بين الجنسين، بالمقابل أشارت صاحبات المنشآت (الاناث)، أن 56.5% انهن يفضلن الاناث في العمل، و4.3% يفضلن الذكور، في حين 39.1% لا يفرقن بين الجنسين في التشغيل.

جدول (2): التوزيع النسبي لآراء اصحاب المنشآت حسب جنس المالك والجنس المفضل للعمل

المفاضلة بين الذكور والاناث في التشغيل	المنشآت التي يملكها ذكور %	المنشآت التي يملكها إناث %
تفضل الذكور	79.4	4.3
تفضل الاناث	3.0	56.5
لا فرق بين الجنسين	17.6	39.1
المجموع	100	100

من حيث أسباب تفضيل احد الجنسين على الاخر في التشغيل، فقد أفاد 66.7% من اصحاب المنشآت ان طبيعة عمل المنشأة تحكم سبب التفضيل ما بين الذكور والاناث، و1.1% اشاروا الى موضوع الاجر الاقل كسبب للمفاضلة كاشارة لتشغيل النساء، و18.4% الى العادات والتقاليد، و4.6% الى الالتزام والانتماء للعمل، في حين 9.2% لاسباب أخرى.

شكل (7): التوزيع النسبي لآراء اصحاب المنشآت حول أسباب الجنس المفضل في العمل



المهارات التي تنقص العاملين في المنشآت

فيما يتعلق بالمهارات التي تنقص العاملين في المنشآت، فقد اشار 20.7% من اصحاب المنشآت الاقتصادية في منطقة الاغوار الى ان هناك نقص في المهارات الإدارية والمالية، و18.1% وجود نقص في مهارات الكمبيوتر، فيما افاد 22.3% من اصحاب المنشآت الى وجود نقص لدى

العاملين في المهارات اللغوية، و22.3% نقص في المهارات الفنية المتخصصة ذات العلاقة بعمل المنشأة، كما اشار 16.0% من اصحاب المنشآت الى وجود نقص في مهارات الاتصال والتواصل، و22.3% الى نقص في مهارات التسويق.

جدول (3): توزيع المنشآت حسب المهارات التي تنقص العاملين

نوع المهارة	نسبة المنشآت التي تنقصها مهارات
مهارات إدارية ومالية	20.7
مهارات كمبيوتر	18.1
مهارات لغوية	22.3
مهارات فنية متخصصة بالعمل	22.3
الاتصال والتواصل	16.0
التسويق	22.3

وبخصوص قيام المنشآت بتقديم برامج تدريب للعاملين فيها، فقد اشار 21.8% من اصحاب المنشآت انهم قدموا برامج تدريبية للعاملين لديهم، مقابل 78.2% لم يقوموا بتدريب العاملين في منشآتهم، اما حسب جنس المالكين للمنشآت فقد افاد 21.2% من المالكين الذكور ان منشآتهم قدمت تدريباً للعاملين فيها، مقابل 26.1% من المنشآت النسوية قدمت برامج تدريب للعاملين لديها.

جدول (4): التوزيع النسبي للمنشآت حسب برامج التدريب المقدمة للعاملين

تقديم برامج تدريب للعاملين	المنشآت التي يملكها ذكور	المنشآت التي يملكها إناث	اجمالي المنشآت %
قدمت برامج	21.2	26.1	21.8
لم تقدم	78.8	73.9	78.2
المجموع	100.0	100.0	100.0

كما تظهر النتائج ان 36.4% من المنشآت التي تعمل في القطاع الزراعي قدمت تدريباً للعاملين فيها، و42.9% من المنشآت في القطاع الصناعي قدمت هذا التدريب، وقد بلغت هذه النسبة 17.7% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، و50.0% في القطاع السياحي، و20.0% في قطاع الخدمات.

جدول (5): التوزيع النسبي للمنشآت حسب برامج التدريب المقدمة للعاملين موزعة حسب القطاع الاقتصادي

المجموع %	نسبة المنشآت التي لم تقدم تدريب للعاملين %	نسبة المنشآت التي قدمت تدريب للعاملين %	القطاع الاقتصادي
100.0	63.6	36.4	الزراعة
100.0	57.1	42.9	الصناعة
100.0	100.0	0.0	الانشاءات
100.0	82.3	17.7	تجارة الجملة والتجزئة
100.0	50.0	50.0	السياحة
100.0	80.0	20.0	الخدمات

ومن بين المنشآت التي قدمت تدريباً للعاملين فيها، فقد اشار 31.7% من أصحاب المنشآت الى تقديم تدريب في المهارات الإدارية والمالية، و6.9% تدريب في مهارات الكمبيوتر، فيما أفاد 9.8% من أصحاب المنشآت الى تقديم تدريب في مجال اللغة، و63.4% في المهارات الفنية المتخصصة، فيما اشار 11.7% من اصحاب المنشآت الى تقديم تدريب في مجال مهارات الاتصال والتواصل، و46.3% في مهارات التسويق، و31.7% في مجال التدريب المهني والتقني.

جدول (6): نسبة المنشآت التي تقدم برامج تدريب للعاملين حسب نوع التدريب

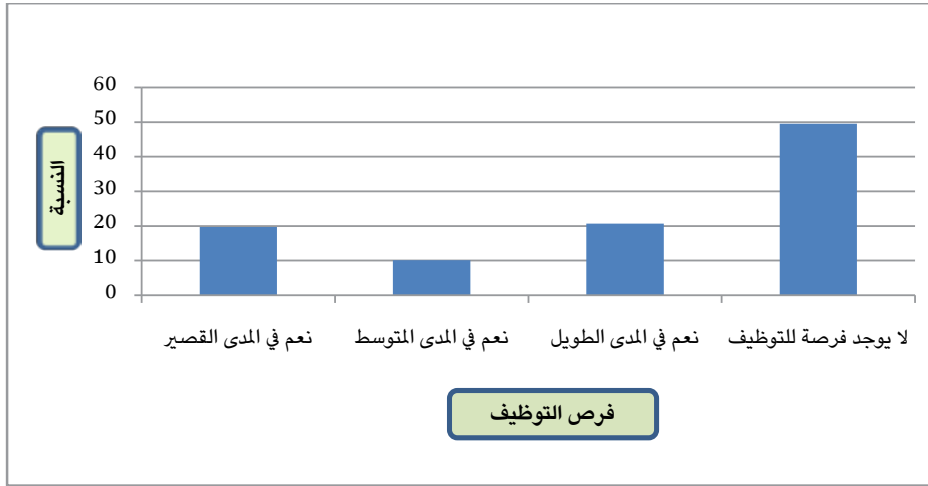
نوع المهارة	نسبة المنشآت التي قدمت تدريب للعاملين %
مهارات إدارية ومالية	31.7
مهارات كمبيوتر	6.9
مهارات لغة	9.8
مهارات فنية متخصصة بالعمل	63.4
التدريب المهني والتقني	31.7
الاتصال والتواصل	11.7
التسويق	46.3

وفقاً للاحصاءات المتعلقة في التدريب فهناك حاجة لردم الثغرات في التدريب، وتوعية أصحاب المنشآت بأهمية التدريب في تطوير أعمالهم والعائد من التدريب على أرباحهم، وقد تكون فكرة تبني هذا التدريب من قبل أحد المؤسسات ناجحة لتطوير مشروع تدريبي فرصة جيدة للحصول على تمويل يعود بالفائدة على العاملين وأرباب العمل.

فرص التوظيف في المنشآت مستقبلاً

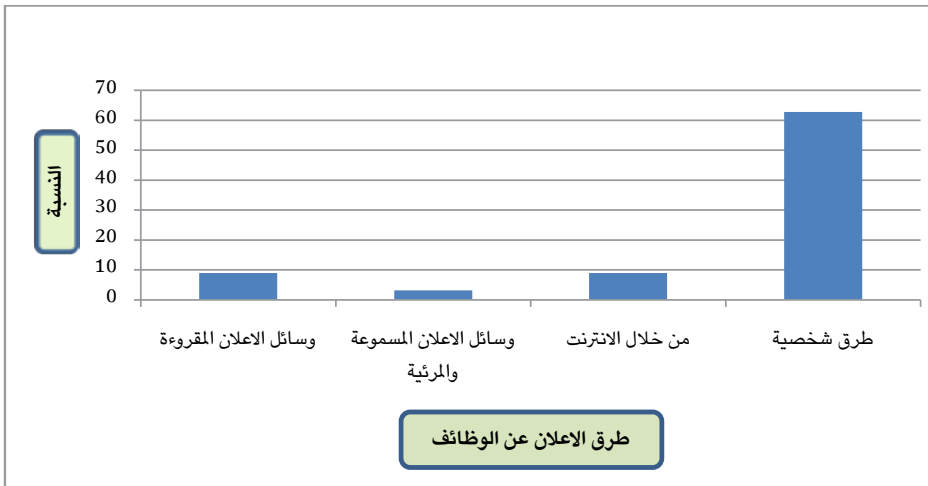
اما عن إمكانية قيام المنشآت بتوظيف عاملين لديها في المستقبل، فقد اشار 19.7% بإمكانية ذلك على المدى القصير (سنة)، و اشار 10.1% عن امكانية التوظيف في المدى المتوسط (سنتين)، في حين افاد 20.7% بإمكانية قيام المنشأة بتوظيف عاملين جدد خلال المدى الطويل (ثلاث سنوات فاكثراً)، وأشار حوالي نصف أصحاب المنشآت الى انه لا يوجد أي فرصة للتوظيف في المنشآت مستقبلاً.

شكل (8): التوزيع النسبي لآراء اصحاب المنشآت حسب امكانية توظيف عاملين جدد في المنشأة في المستقبل



بخصوص طرق اعلان المنشآت عن الوظائف المطلوبة لديها، فقد بين 9.0% من اصحاب المنشآت ان الاعلان يتم من خلال وسائل الاعلان المقروء، و 3.2% من خلال وسائل الاعلان المرئية والمسموعة، و 9.0% من خلال الانترنت، في حين اشار 62.8% من اصحاب المنشآت الى ان التوظيف يتم بالطرق الشخصية بدون الاعلان عنها. وتعكس هذه النتائج أن حجم المنافسة بين طالبي الوظائف من القوى العاملة محدودة جداً، وان الرأسمال الاجتماعي هو الحاسم في عملية التوظيف، مما يزيد المهمشين تهميشاً، ويحد من امكانية استقطاب الكفاءات وتطوير الأعمال في المنطقة.

شكل (9): التوزيع النسبي لآراء اصحاب المنشآت حسب طرق الاعلان عن الوظائف الجديدة الشاغرة في المنشأة



فيما يتعلق بالصفات والمؤهلات التي يتم اخذها بعين الاعتبار عند التوظيف، فقد بين 75.5% من اصحاب المنشآت الى أهمية الخبرة في مجال التوظيف، فيما افاد 75.0% الى أهمية الصفات الشخصية، كما افاد 47.9% من اصحاب المنشآت الى دور العلاقات الشخصية في مجال التوظيف، و 42.6% الى أهمية المهارات المحاسبية، و 28.7% الى أهمية مهارات الكمبيوتر، كما اشار 22.3% من اصحاب المنشآت الى ان التخصص العلمي يلعب دوراً مهماً في التوظيف، و 15.4% الى أهمية مهارات اللغة في موضوع التوظيف. وهذا يتطلب من الجهات المختصة تنظيم برامج تدريبية تتواءم واحتياجات المنشآت لتعزيز الميزة التنافسية لدى الأفراد العاملين وتشجيع أصحاب الأعمال على توظيفهم دون خوف من تحمل اعباء وتدريب الموظفين الجدد.

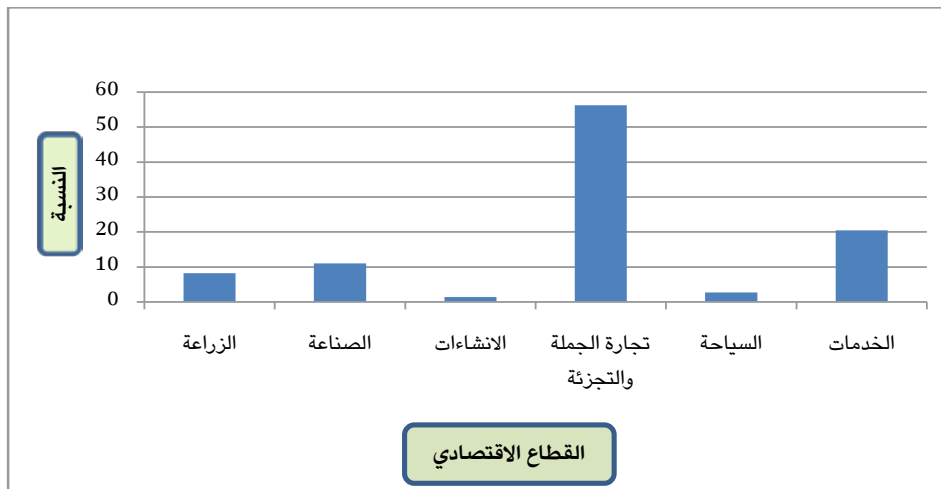
جدول (7): نسبة المنشآت حسب أهمية الصفات المطلوبة للتوظيف

الصفات	نسبة المنشآت (%)
التخصص العلمي	22.3
الخبرة	75.5
مهارات اللغة	15.4
مهارات كمبيوتر	28.7
الصفات الشخصية	75.0
مهارات محاسبية	42.6
العلاقات الشخصية	47.9

أما عن استعداد المنشآت الاقتصادية استقبال المتدربين الجدد من طلبة الجامعات او الخريجين الجدد للتدريب لديها، فقد اشار 38.8% من اصحاب المنشآت استعدادهم لاستقبال متدربين جدد (38.8% للمنشآت التي يملكها ذكور، 39.1% للمنشآت التي يملكها اناث).

على مستوى القطاعات الاقتصادية فقد اشار 8.2% من اصحاب المنشآت في القطاع الزراعي استعدادهم لاستقبال متدربين جدد في منشآتهم، و 11.0% من اصحاب المنشآت الصناعية ابدوا استعدادهم لذلك، و 1.4% من اصحاب المنشآت العاملة في قطاع الانشاءات، كما افاد اكثر من نصف اصحاب المنشآت التجارية استعدادهم لذلك (56.2%)، بالإضافة الى 2.5% من المنشآت السياحية، 20.5% من منشآت الخدمات استعدت لاستقبال متدربين جدد.

شكل (10): نسبة المنشآت التي تستقبل متدربين جدد حسب القطاع الاقتصادي



3.1 التحديات والخطط المستقبلية للمنشآت:

التحديات التي تواجه المنشآت الاقتصادية في السوق

تواجه المنشآت الاقتصادية العاملة في منطقة الاغوار العديد من التحديات، وأبرزها محدودية السوق المحلي، حيث افاد 75.0% من اصحاب المنشآت الى هذا التحدي، كما اشار 71.7% من اصحاب المنشآت الى ان البيع الآجل (البيع بالدين) هو من المعوقات والتحديات التي تواجه المنشآت، كما بين 58.5% من اصحاب المنشآت الى ان المنافسة المحلية تشكل تحدياً لهم، و45.2% اشاروا الى التحدي الخاص باسعار مدخلات الانتاج، و44.7% الى اسعار السلع والخدمات في السوق، كما ان السياسات الحكومية تشكل تحدياً بالنسبة ل 43.6% من المنشآت، و43.1% اشاروا الى الوضع المالي للمنشأة (المركز المالي)، فيما اشار 33.5% من أصحاب المنشآت الى التحدي المتعلق بالاجراءات والعوائق الاسرائيلية، اما بخصوص منافسة البضائع الاسرائيلية وبضائع المستوطنات فقد افاد 28.7% من اصحاب المنشآت انها تشكل تحدياً لهم، و27.7% الى التحدي الخاص بعدم توفر مدخلات الانتاج بشكل دائم، اما منافسة البضائع المستوردة فكانت من التحديات التي تواجه 22.9% من المنشآت في منطقة الاغوار.

جدول (8): نسبة المنشآت التي تواجه تحديات للاستمرار في السوق حسب نوع التحدي

التحديات	نسبة المنشآت %
المنافسة المحلية	58.5
منافسة البضائع الإسرائيلية والمستوطنات	28.7
منافسة السلع المستوردة	22.9
محدودية السوق	75.0
أسعار السلع والخدمات	44.7
توفر مدخلات الإنتاج	27.7
أسعار مدخلات الإنتاج	45.2
المركز المالي للمنشأة	43.1
الدفع الآجل (الدين)	71.7
السياسات الحكومية	43.6
الإجراءات والعوائق الإسرائيلية	33.5

خطط المنشآت المستقبلية

يلاحظ من آراء اصحاب المنشآت الاقتصادية في منطقة الاغوار ان 78.2% من المنشآت تخطط للتوسع في العمل (نفس المنتج) مستقبلاً، و55.9% تخطط لزيادة عدد العاملين، فيما افاد 54.3% من اصحاب المنشآت الى أن هناك خططاً لتقديم سلع او خدمات جديدة في السوق، و46.8% النية لدخول مجالات عمل جديدة (انشطة اقتصادية جديدة) مستقبلاً، و37.2% لدخول اسواق جديدة، كما بين 6.4% من اصحاب المنشآت الى انهم يفكرون في وقف العمل بشكل مؤقت او حتى إغلاق المنشأة، و5.9% يفكرون في تضمين منشآتهم لاشخاص اخرين، فيما يخطط 3.7% من اصحاب المنشآت لتقليص عدد العاملين في منشآتهم.

جدول (9): نسبة المنشآت حسب خططها المستقبلية

البند	نسبة المنشآت %
التوسع في العمل (الإنتاج)	78.2
زيادة عدد العاملين	55.9
تقليص عدد العاملين	3.7
دخول مجالات (أنشطة أخرى)	46.8
تقديم سلع او خدمات جديدة	54.3
التفكير في وقف العمل مؤقتاً أو إغلاق المنشأة	6.4
فتح أسواق جديدة	37.2
عرض المنشأة للضمان	5.9

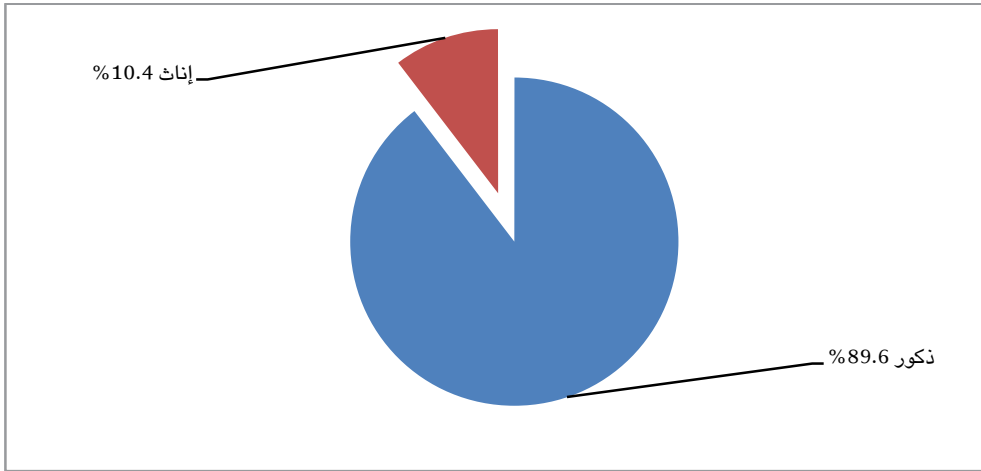
2. آراء وإتجاهات المستهلكين

1.2 ديمغرافية الأسر

التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة

عند توزيع الأسر التي شملتها عينة المسح في منطقة الأغوار حسب جنس رب الأسرة، أظهرت النتائج أن 89.6% هم من الذكور مقابل 10.4% من الإناث.

شكل (11): التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب جنس رب الأسرة



فيما يتعلق بجنس المبحوثين الذين شملتهم عينة المسح، بينت النتائج أن 56.9% من الذكور مقابل 43.1% من الإناث.

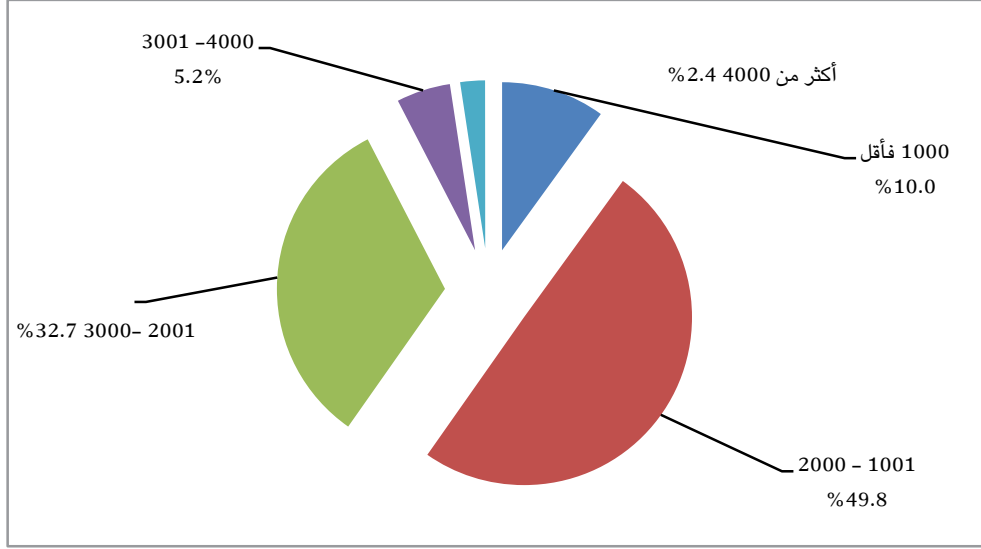
أما بخصوص العمر فقد اشارت نتائج العينة أن 3.8% من المبحوثين اعمارهم اقل من 20 عاماً، و 26.1% اعمارهم تتراوح بين (20 - 30 عاماً)، و 45.5% منهم اعمارهم بين (31 - 40 عاماً)، في حين 24.6% أعمارهم تزيد عن 40 عاماً.

كما اشارت نتائج العينة أن 68.7% من المبحوثين مستواهم التعليمي اقل من توجيهي، و 10.0% يحملون درجة الدبلوم، مقابل 21.4% يحملون درجة البكالوريوس فأعلى. ويشير ذلك الى تدني التحصيل العلمي للسكان في منطقة الأغوار بشكل عام.

متوسط الدخل الشهري للأسرة

بينت نتائج المسح أن 10.0% من الأسرة الفلسطينية في منطقة الأغوار دخلهم اقل من 1000 شيكل شهرياً، مقابل 48.8% الدخل يتراوح بين (1001 - 2000 شيكل) شهرياً، في حين أشار 32.7% من الاسر الفلسطينية دخلها يتراوح بين (2001 - 3000 شيكل) شهرياً، أما 5.2% من الاسر دخلها بين (3001 - 4000 شيكل) شهرياً، و 2.4% فقط دخلها اكثر من 4000 شيكل

شكل (12): التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب دخل الأسرة الشهري



اما عند النظر الى الدخل حسب جنس رب الأسرة، يلاحظ ان 9.0% من الاسر التي يرأسها ذكر تحقق دخلاً 1000 شيكل فأقل، مقابل 18.2% رب الاسره فيها انثى، و 49.2% دخلها من (1001 - 2000 شيكل) شهرياً لرب الأسرة من الذكور، مقابل 54.5% لرب الأسرة من الاناث، و 33.9% الدخل يتراوح بين (2001 - 3000 شيكل) شهرياً للذكور، مقابل 22.7% للاناث، أما الأسرة والتي دخلها يتراوح بين (3001 - 4000 شيكل) شهرياً فقد بلغت 5.3% للأسرة الى يتراسها ذكر، 4.5% للأسر التي تتراسها أنثى، في حين 2.6% من الأسرة التي يتراسها ذكور دخلها اكثر من 4000 شيكل، وعدم وجود أي أسرة ترأسها انثى دخلها اكثر من 4000 شيكل.

جدول (10): التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب دخل الأسرة الشهري و جنس رب الاسره

فئات دخل الاسرة الشهري	رب الأسرة ذكر %	رب الأسرة أنثى %
1000 شيكل فأقل	9.0	18.2
2000 - 1001 شيكل	42.2	54.5
3000 - 2001 شيكل	33.9	22.7
4000 - 3001 شيكل	5.3	4.5
أكثر من 4000 شيكل	2.6	0.0

وتدل النتائج الى أن الفقر سمة منطقة الأغوار، حيث أن هناك حوالي ثلاثة اخماس الباحثين يمكن تصنيفهم كشديدي الفقر أو أعلى منه بقليل، والفقر أكثر تأنيثاً في المنطقة.

2.2 السلع والخدمات التي تستخدمها الاسرة

توفر السلع الغذائية المستخدمة بشكل يومي في التجمع السكاني

حول توفر السلع الغذائية الحيوية التي تستخدمها الاسر بشكل يومي أفادت %86.7 من هذه الأسر الى توفر الفواكة والخضروات في التجمع السكاني الذي تقيم فيه، %27.5 الى توفر اللحوم والاسماك، و%71.6 الى توفر الالبان والاجبان بشكل يومي في التجمع السكاني المقيمين فيه، كما اشار %97.2 من الاسر الى توفر الخبز، و%42.2 الى توفر الارز، اما بخصوص توفر الزيوت فقد افادت %95.3 من الاسر الى توفرها في التجمع السكاني، و%33.6 الى توفر البقوليات، %74.4 الى توفر المشروبات، في حين بينت %56.9 الى توفر منتجات السجائر والمعسل ضمن التجمع السكاني، و%52.1 من الاسر الى توفر المستلزمات الخاصة بالاطفال من اغذية واحتياجات. وتجدر الاشارة هنا الى أن النقص في توفر المواد يمكن أن يشكل مدخلاً لزيادة معروضات المحال التجارية كزيادة المعروض من اللحوم والأسماك والأرز والبقوليات، وتحقيق أرباح أفضل.

جدول (11): توزيع الأسر الفلسطينية حسب توفر المواد الغذائية بشكل يومي في التجمع السكاني المقيمة فيه

المجموع	غير متوفر في التجمع السكاني %	متوفر في التجمع السكاني %	المواد الغذائية
100	13.3	86.7	فواكه وخضروات
100	72.5	27.5	لحوم واسماك
100	28.4	71.6	ألبان وأجبان
100	2.8	97.2	منتجات الخبز
100	57.8	42.2	أرز
100	4.7	95.3	زيوت
100	66.4	33.6	بقوليات
100	25.6	74.4	مشروبات
100	43.1	56.9	منتجات السجائر والمعسل
100	47.9	52.1	اغذية واحتياجات أطفال

توفر الخدمات في التجمع السكاني

حول توفر الخدمات في التجمعات السكانية في منطقة الاغوار فقد افادت %73.9 من هذه الاسر الى توفر خدمات الاتصالات، و%65.9 الى خدمات الانترنت، و%43.1 الى توفر خدمات الكوافير وقص الشعر في التجمع السكاني المقيمين فيه، كما اشارت %10.4 من الاسر فقط الى توفر خدمات المطاعم، و%91.9 الى توفر خدمات الصحة، و%91.9 الى توفر خدمات التعليم، في حين بينت %75.4 من الاسر الى توفر خدمات النقل والمواصلات، و%31.3 الى توفر خدمات الصيانة والاصلاح للسلع الشخصية والمنزلية. ويمكن لنا الاستخلاص الى وجود آفاق استثمارية في أنشطة الكوافير وقص الشعر، خدمات المطاعم وحرف صيانة واصلاح السلع الشخصية والمنزلية.

جدول (12): توزيع الاسر الفلسطينية حسب توفر الخدمات في التجمع السكاني المقيمة فيه

الخدمة	متوفر في التجمع السكاني %	غير متوفر في التجمع السكاني %	المجموع
خدمات اتصالات	73.9	26.1	100
الانترنت	65.9	34.1	100
كوافير وقص شعر	43.1	56.9	100
خدمات مطاعم	10.4	89.6	100
الصحة	74.9	25.1	100
التعليم	91.9	8.1	100
خدمات نقل ومواصلات	75.4	24.6	100
خدمات الصيانة والإصلاح	31.3	68.7	100

توفر السلع المستخدمة بشكل عام في التجمع السكاني

حول توفر السلع التي تستخدمها الاسر بشكل عام، والتي لا تأخذ طابعاً تفصيلياً للأصناف كما هو في الجدول السابق الذي يتعاطى مع الإستخدامات اليومية للسلع فقد اظهرت نتائج المسح ان اهم السلع المتوفرة في التجمع السكاني كانت، المواد الغذائية بواقع %55.5، ومواد التنظيف بواقع %54.0، والورق والقرطاسية بواقع %46.4، واغذية واحتياجات الاطفال بنسبة %44.5. اما بخصوص اهم السلع التي تحصل عليها الاسر من تجمع قريب فكانت، الغاز بواقع %24.2، والادوية بواقع %20.4. اما اهم السلع التي افادت الاسر انها غير متوفرة في التجمع السكاني الذي تقيم فيه ومتوفرة فقط في المحافظة التي تتبع لها او من محافظة اخرى فكانت مواد التجميل بواقع %81.0، والملابس بواقع %79.6، والاحذية بواقع %79.1، والفواكة والخضروات بواقع %62.1.

جدول (13): توزيع الاسر الفلسطينية حسب توفر السلع بشكل عام

السلعة	متوفر في نفس التجمع السكاني %	متوفر في تجمع سكاني قريب %	متوفر في المحافظة أو محافظة أخرى %
فواكه وخضروات	24.6	13.3	62.1
لحوم واسماك	31.9	12.0	56.0
مواد غذائية	55.5	14.7	29.9
ملابس	10.4	10.0	79.6
احذية	11.8	9.0	79.1
ورق وقرطاسية	46.4	16.1	37.4
ادوية	23.2	20.4	56.4
مواد تنظيف	54.0	11.8	34.1
أغذية واحتياجات أطفال	44.5	18.0	37.4
مواد تجميل	10.0	9.0	81.0
الغاز	59.2	24.2	16.6

وعند تحليل واقع العرض والطلب في المنطقة، وبالتأكيد ربطاً بمجموع العوامل الأخرى الواردة في البحث، يتبين أن هناك فرصاً استثمارية في العديد من المجالات التي يمكن أن تفتح لأبناء المنطقة وبشكل خاص النساء منهم فرصاً لعمل يدر عليهم الدخل ويحسن من أحوال السكان اجتماعياً واقتصادياً، وهذا يتطلب تهيئة البيئة المؤاتية للاستثمار من حيث السياسات الاقتصادية المحيية لسكان المنطقة وكذلك البنية التحتية، واطاحة الوصول والحصول على الخدمات المعززة لاستمرار البقاء في الأرض، والتغلب على عوامل الطرد. ومن أبرز ما يمكن أن يتم التركيز عليه مواد التجميل، الأحذية، الملابس واللحوم.

أهم العوامل التي تجذب المستهلك للسلع

فيما يتعلق بالعوامل التي تجذب المستهلكين للسلع فقد اشارت %94.3 من الاسر في التجمعات السكانية في منطقة الاغوار اهمية جودة السلع كعامل جاذب للشراء، و%87.7 الى اهمية موضوع السعر، و%82.5 الى اهمية توفر السلع في مكان قريب من السكن، كما اشارت %80.1 من الاسر الى شكل ومظهر السلع كعامل جاذب للشراء، و%68.7 الى اهمية التسهيلات بالدفع الآجل (الدين)، في حين افادت %48.8 من الاسر الى دور العلاقة الشخصية في عملية شراء السلع.

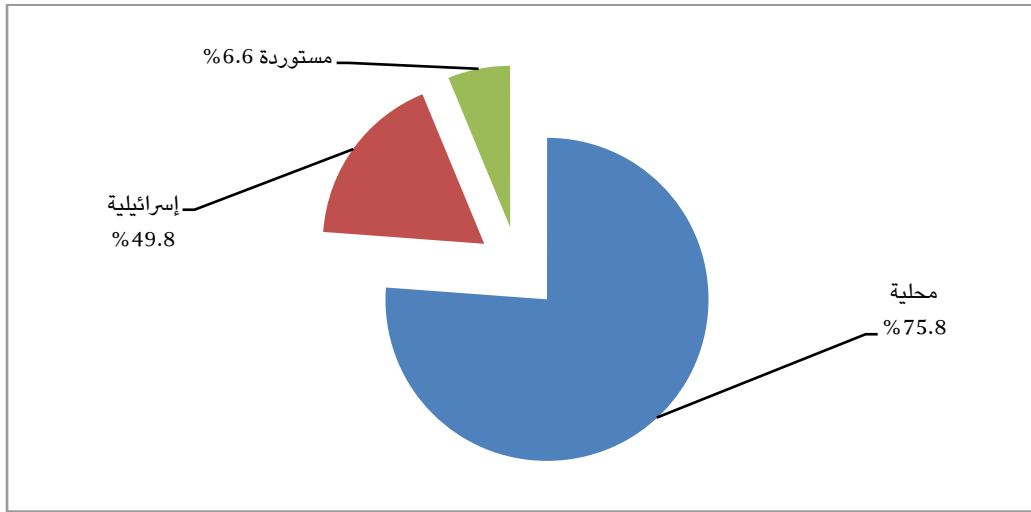
جدول (14): أهم العوامل التي تجذب الاسر الفلسطينية لشراء السلع

العوامل	نعم (%)	لا (%)	المجموع
الجودة	94.3	5.7	100
السعر	87.7	12.3	100
شكل ومظهر السلعة	80.1	19.9	100
العلاقة الشخصية	48.8	51.2	100
توفر السلعة في مكان قريب	82.5	17.5	100
التسهيلات بالدفع (الدين)	68.7	31.3	100

تفضيل شراء المنتجات حسب المصدر

عند السؤال حول تفصيل الاسرة للسلع حسب المصدر، فقد اشارت %75.8 من الاسرة المقيمة في منطقة الاغوار الى انها تفضل السلع والمنتجات المحلية (الفلسطينية)، فيما %17.5 منها تفضل المنتجات الاسرائيلية، و%6.6 تفضل المنتجات المستوردة من الخارج، ويتضح لنا ان المنتجات الاسرائيلية بشكل خاص لها حصة لا يستهان بها في السوق في منطقة الاغوار، ويمكن من خلال التوعية بأهمية مقاطعة منتجات المستوطنات أن تفتح آفاق استثمارية وتشغيلية جديدة للمواطنين في مناطق الاغوار

شكل (13): التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب تفضيلها للسلع



توفر السلع لأغراض العمل في التجمع السكاني

حول توفر السلع في التجمعات السكانية في منطقة الأغوار لأغراض العمل فقد أفادت 52.6% من هذه الأسر الى توفر الادوية الزراعية، و35.1% الى توفر الادوية البيطرية، و48.8% الى توفر المستلزمات الزراعية في التجمع السكاني، كما أفادت 26.1% من الأسر الى توفر الاشتال والبذور الزراعية، و36.5% الى توفر المعدات والآلات اللازمة للعمل. من الواضح ان الفجوة بين العرض والطلب للسلع الخاصة بالعمل واسعة، وهذا بحد ذاته يشكل قطاعاً واسعاً للاستثمار في المنطقة لكافة السلع الخاصة بالعمل.

جدول (15): توزيع الاسر الفلسطينية حسب توفر السلع الخاصة بالعمل في التجمع السكاني

السلع	متوفر في التجمع السكاني %	غير متوفر في التجمع السكاني %	المجموع
أدوية زراعية	52.6	47.4	100
أدوية بيطرية	35.1	64.9	100
مستلزمات زراعية	48.8	51.2	100
أشتال وبذور زراعية	26.1	73.9	100
معدات وآلات	36.5	63.5	100

الإقبال على المحلات التجارية حسب الأهمية

فيما يخص اقبال الاسر على المحلات التجارية حسب انواعها، فقد أفادت 26.1% من الاسر الى اقبالها بدرجة اولى على البقالات، و2.4% على الاكشاك، فيما تقبل 44.5% من الاسر بالدرجة

الاولى على محلات السوبرماركت، و5.2% فقط تقبل بدرجة اولى على منتجات الجمعيات التسويقية، اما الاقبال على المجمعات التجارية الكبرى فقط كان 7.1% من الاسر فقط، في حين اشارت 13.7% من الاسر الى الاقبال على الاسواق الشعبية، و فقط 0.9% على الورش الصناعية.

جدول (16): توزيع الأسر الفلسطينية من حيث الأهمية النسبية للاقبال على المحلات التجارية

نوع المحلات التجارية	أهمية أولى %	أهمية ثانية %	أهمية ثالثة %	أهمية رابعة %	أهمية خامسة %
كشك	2.4	3.3	8.5	5.7	9.0
بقاله	26.1	24.2	20.9	10.9	14.2
سوبر ماركت	44.5	35.2	9.5	8.1	1.4
جمعية تسويقية	5.2	10.0	21.8	22.7	1.9
مجمع تجاري	7.1	11.4	16.1	22.3	22.3
سوق شعبي	13.7	13.7	19.0	31.3	14.7
ورشة صناعية	0.9	3.8	3.3	7.6	0.5

أولويات العمل المقترحة

نظراً لسيطرة إسرائيل على المعابر الحدودية والموارد الطبيعية الفلسطينية وعلى رأسها المياه، وتحكمها في تنقل البضائع داخليا وخارجيا، يجب البحث عن وسائل لتنويع الاقتصاد الفلسطيني وزيادة الكفاءة الانتاجية لمختلف البضائع، وزيادة ميزتها التنافسية، وحمايتها من منتجات المستوطنات والبضائع الإسرائيلية الأخرى، وكذلك اعتماد نمط مضبوط من اقتصاد السوق، ومحاولة الانعتاق من بعض القيود والضوابط التي فرضت على الفلسطينيين والتي تجعل الاراضي الفلسطينية سوقاً تابعة واستهلاكية للاقتصاد الإسرائيلي، ولتحقيق ذلك يمكننا التركيز على المجالات التالية:

الإستنتاجات:

- دور المرأة الفلسطينية في الحياة الاقتصادية في منطقة الاغوار متواضع جداً، سواء كمالك للمنشآت او كعاملة فيها، حيث تملك فقط 12% من هذه المنشآت، ومعظمها متناهية الصغر (حوالي 87%)، كما أن تفضيل اصحاب المنشآت الذكور على الاناث في العمل (70% يفضلون الذكور) حد من عمل المرأة البالغ حوالي 31% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت في الاغوار، وهذا يتطلب المزيد من الجهد في مجال دعم المشاريع النسوية خصوصاً الصغيرة منها، والعمل بإتجاه تغيير نظرة اصحاب المنشآت نحو تشغيل النساء والتي يمكن ان يكون لها دور اكثر فعالية في جميع القطاعات الاقتصادية.
- العمل مع الشباب والخريجين الجدد باتجاه المشاريع الريادية بدلاً من الانضمام الى صفوف البطالة، حيث ان نسبة المالكين للمشاريع (المنشآت) من فئة الشباب (20 - 30 عاماً) متدنية لا تتعدى 20%.
- العمل باتجاه حماية ودعم المنشآت الصغيرة والتي تشكل غالبية المنشآت في منطقة الاغوار (حوالي 90%)، والتي تواجه العديد من التحديات في مجال المنافسة المحلية والخارجية، خصوصاً المنافسة من قبل البضائع والمنتجات الاسرائيلية والمستوطنات، اضافة لمحدودية السوق وارتفاع الاسعار.
- هناك جهد واضح من قبل اصحاب المنشآت لسد الثغرات وتوفير المهارات التي يفتقر لها العاملون، مع التركيز على مهارات العمل الفنية ذات العلاقة بطبيعة عمل هذه المنشآت (63%)، اضافة للتركيز على التدريب المهني والتقني.
- من الواضح ان العلاقات الشخصية والمعرفة الخاصة تلعب الدور الرئيسي في عملية التوظيف (63%)، وهذا بالطبع يحد ويحرم بنفس الوقت الكفاءات من المنافسة في سوق العمل.

- العمل على توجيه الإستثمارات نحو الصناعات الزراعية، بهدف الحفاظ على أسعار السلع من التذبذب بسبب الخلل ما بين العرض والطلب أو إغراق الأسواق بمنتجات غير وطنية.
- تشكل الخبرة في العمل الحافز الاول لاصحاب المنشآت في موضوع العمل والتوظيف (76%)، وهذا يتطلب من الطلبة والخريجين الجدد الانضمام لبرامج تدريب عملية في المنشآت وخصوصاً ان نسبة منها ابدى اهتماماً باستقبال المتدربين (39%)
- على الرغم من الاجراءات الاسرائيلية الخانقة في منطقة الاغوار، والسيطرة على معظم الاراضي والمصادر الطبيعية في المنطقة، الا أن هناك طموحاً وخطاً لدى معظم المنشآت (78%) للتوسع في اعمالها وانشطتها، وهذا يتطلب سياسات حكومية داعمة للتخفيف من حده الاجراءات الاسرائيلية.
- تفتقر الكثير من مناطق الاغوار الى بعض السلع والخدمات الاساسية، وهذا يشكل فرصة للشباب للاستثمار والعمل في هذه السلع والخدمات، وبرزها، الملابس، الاحذية، الادوية البشرية والبيطرية ومواد التجميل، اضافة الى خدمات المطاعم والمقاهي.
- على المنتجين المحليين تعزيز ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتج الوطني، ودفعه لتفضيل المنتجات الوطنية على الاسرائيلية والمستوردة من الخارج (76%)، وهذا يتطلب العمل على تحسين جودة المنتج وشكله، اضافة الى المنافسة السعرية.

السياسات المقترحة:

- تقديم تسهيلات مصرفية للاستثمارات في الأغوار، بالاضافة لتوفير مصادر تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على توجيه مؤسسات الاقراض الصغير، والمنظمات غير الحكومية للعمل في تطوير المشاريع الصغيرة والمشاريع الريادية في منطقة الأغوار.
- ازالة العقبات والقيود امام التراخيص والضرائب في مناطق الأغوار، بل وتقديم تسهيلات تشجيعية لتحفيز الوضع الاستثماري في المنطقة.
- توفير الدعم لصغار المستثمرين في منطقة الأغوار بشكل عام، المزارعين ومربي الحيوانات منهم بشكل خاص (المعدات، البذور، المبيدات، المطاعيم، الأدوية)، من خلال تقديم الدعم المباشر من قبل الحكومة وخاصة في حالات الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات، والكوارث العالمية كارتفاع أسعار مدخلات الانتاج، والكوارث الناجمة عن الاحتلال.
- تشجيع انشاء التعاونيات في مناطق الأغوار، لضمان عوائد مجدية للمزارعين، وبما لا يخل بالقدرة الشرائية للمواطنين.

- تشجيع التعليم المهني والتدريب العملي في مناطق الأغوار، وبما يتناسب وطبيعة المنطقة الزراعية والرعوية.
- تطوير البنية التحتية المحفزة للاستثمار، وتسهيل وصول المواطنين للخدمات كالماء، الكهرباء والصرف الصحي.
- العمل على رفع مشاركة المرأة في سوق العمل، من خلال التغلب على العادات والتقاليد، تاهيل المرأة وتمكينها من المنافسة، ودعم المبادرات النسوية الريادية.

التوصيات العامة:

- تعزيز دور المرأة اجتماعياً واقتصادياً من خلال حملات التوعية والتثقيف التي تقوم بها وزارة المرأة والمؤسسات النسوية والحقوقية في فلسطين .
- تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف كأداة فاعلة في تحقيق النزاهة والشفافية وتعظيم القدرة الإنتاجية للمنشأة، وفتح الآفاق أمام الشباب والنساء الذين لديهم كفاءات وطاقات إنتاجية.
- تطوير المهارات الفنية والإدارية والتكنولوجية لدى الشباب والنساء وفقاً لاحتياجات سوق العمل، لزيادة قدراتهم التنافسية، ويجب استغلال صندوق التشغيل، وبرامج مكافحة البطالة، والفريق الوطني للسياسات العمالية في توفير وتجنيد الدعم لهذه الفئات من الشباب لما لها من اثر كبير على تعزيز الانتماء والارتباط بالأرض .
- توفير برامج في التدريب المهني والتقني وخاصة المتعلقة بقطاع الخدمات لزيادة الطلب على هذه الخدمات وتطويرها المستمر والذي يحتاج الى مواكبة دائمة.
- على الجهات الحكومية المعنية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الاقراض الصغير تركيز جهودها التنموية على هذه المنطقة، وتقديم المنح والقروض لانشاء مشاريع انتاجية تهدف الى ادراج الدخل، وابقاء الاسر خارج دائرة العوز والفقير، من خلال استهداف الفقراء والمهمشين من الاسر والافراد، وبشكل خاص الشباب، النساء، وصغار المنتجين المنتجين. ولتحقيق الاستدامة في التنمية يجب ان يرافق هذا الجهد الوطني الاستراتيجي دراسة تحليلية لواقع الفرص والطلب في المنطقة، تعمل عليه وهذه خاصة للبحث والتطوير في منطقة الاغوار يتم انشاؤها من قبل الوزارات الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الاقتصاد الوطني والعمل مهمتها الاساسية اجراء البحوث والدراسات واقتراح الحلول التطويرية لهذه المنطقة . ومن اولويات عملها أيضاً اجراء دراسة مقارنة بين واقع الخريجين حالياً واحتياجات السوق الحقيقية، وتحديد الفجوات واقتراح الحلول المستقبلية حول توجهات التعليم مستقبلاً في المنطقة.

- ان تعمل وزارة التربية والتعليم العالي على توفير منح دراسية للمتفوقين من مناطق الاغوار لدراسة تخصصات بعينها تساهم في سد الثغرات الموجودة ما بين حملة الشهادات واحتياجات السوق، والزام المبتدئين بالعمل في المنطقة .
- ان تعمل وزارة الزراعة على اعتماد الاساليب الانتاجية الحديثة التي تضمن الجودة، تخفيض التكاليف الانتاجية، المحاصيل التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من المياه لديها، وتشجيع زراعة المحاصيل التصديرية ذات الجودة الاقتصادية كالعنب اللابذوري، اتمور، الجوافة، الشيري، الاعشاب الطبية .

مركز العمل التنموي / معاً

رام الله

ص.ب. 51352 - القدس

تلفون: 02-2986698 / 02- 2986796 / 02 2954451

فاكس: 2950755

E-mail: maan@maan-ctr.org

<http://www.maan-ctr.org>

مركز معاً / فرع غزة

ص.ب. 5165 غزة

تلفاكس: 08-2823712 / 08-2837033

E-mail: maang@maan-ctr.org

مركز معاً / فرع جنين

تلفاكس: 04-2501803

This project is funded by the European Union



European Union

هذا المشروع بدعم من الاتحاد الأوروبي